

مقابلة صحفية لجلالة مع مجلة الوطن العربي

بوزنيقة — استقبل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني زوال اليوم بالضيعة الملكية ببوزنيقة الآنسة هدى الحسيني مندوبة مجلة «الوطن العربي» الصادرة بباريس.

وخلال هذه المقابلة أجرت الصحفية العربية مع جلالة الملك استجوابا هذا نصه :

الوحدة وقواعدها الأساسية

س — في ظل ما تنشره مشكلة الصحراء الغربية من ظلال التوتر وما تستهلكه من وقت وجهد المسؤولين، هل يسع المغرب أن يتابع رسالته في العمل على تنفيذ مشروع المغرب العربي الكبير ؟

ج — بالطبع، أنا أعتقد شخصيا أن المغرب العربي الكبير هو ضرورة من الضروريات، ولكن المشكل في المغرب العربي هو المشكل نفسه بالنسبة إلى الدول العربية أو الدول الإفريقية، ذلك أننا نريد أن نبني وحدة، ولكن نتناسى القواعد الضرورية التي يجب أن تتوفر للوصول إلى بناء تلك الوحدة.

وهذه ضرورة، أي شرط صحة لا شرط وجوب، فلا يعقل مثلا أن تقيم أوروبا وحدة الآن، وهي منقسمة إلى نظام اجتماعي غربي ونظام اجتماعي ماركسي، ونحن نريد في افريقيا أن نقيم وحدة اقتصادية وجمركية، على صعيد النقل البري والجوي والبحري وعلى صعيد التعامل التجاري، وحتى على صعيد التعامل بين الشعوب.

لكن الدول العربية مثلا، لا يمكنها أن تكون هذه الوحدة، يمكن لبعض الدول المتشابهة في الأنظمة الإقتصادية الإجتماعية أن تكوّن هذه الوحدة، اما أن نعتقد بامكان الوحدة بين الدول التي تعتمد الحرية في النظام الإقتصادي، والدول ذات الإقتصاد الموجه لجميع المرافق الإقتصادية، فإن ذلك على ما أظن من باب الإغراق في الأحلام.

وأردف العاهل المغربي يقول :

مشكلة المغرب العربي هي مشكلة الجزائر، الجزائر هي التي لها نظام اقتصادي خاص عن أنظمة دول المغرب (موريتانيا — المغرب — تونس — ليبيا)، وعلى هذا تجدين هوة بين الطرف الشرقي والطرف الغربي، تلك الهوة هي الجزائر بنظامها الإقتصادي التجاري والإجتماعي، وما دامت هذه الهوة موجودة، فأعتقد شخصيا، بأنه لا يمكن التفكير جديا في بناء مغرب عربي.

اما أن يكون المغرب العربي محط أمالنا وقبلة أنظارنا فنعم، واما عن بنائه، وهذا التباين موجود، فعلى رؤساء الدول الأفارقة والعرب أن ينكبوا على دراسة القانون وشروط الإقتصاد، حتى لا يبقوا يحلمون بما لا يمكن تحقيقه.

حقـــوق واحـــدة

س — افتراضا، سدت هذه الهوة، هل تصبحون متفائلين بتحقيق وحدة المغرب العربي ؟

ج — إذ ذاك وجبت لماذا ؟ حينما يسافر المغربي إلى تونس مثلا، وحينما يحمل في حقيبته لباسه، ويحمل



في حقيبته كذلك حقوقاً بشرية فردية تجارية، تشابه حقوقه التي تركها في المغرب، سواء كان تاجراً أو طبيباً أو محامياً أو رجل أعمال، ولكن حينما يأخذ التونسي حقيبته ويدخل إلى الجزائر عليه أن يترك حقوقه في تونس ولا يحمل إلا لباسه فقط، إذن لا يمكن أن ينبى المغرب العربي الواحد الا اذا استطاع مواطن المغرب العربي أن يسافر من ليبيا إلى نواكشوط بحقيبته الحاوية على البسته وحقوقه معا. إذن المغرب العربي الواحد يبقى هدفا ولا أظن يمكن تحقيقه في الشروط الراهنة.

س ــ هل نستخلص من ذلك إذن أن وحدة العالم العربي ووحدة المغرب العربي ستبقيان أملا وحلما ؟

ج ــ شخصيا أنا مواطن عربي ليس لي أي تحيز، ولكنني أعتقد أنه إذا تمت وحدة ما فستكون وحدة المغرب العربي هي الأولى وأنا مؤمن بذلك.

ليست لدي دروس في الوطنية أعطيها لغيري

س ــ أعلن رسميا عن زيارتكم إلى الولايات المتحدة الأميريكية، فماذا ستثيرون هنالك من قضايا، وهل تعتقدون بأن العلاقات الإقتصادية المتنامية بين الجزائر والولايات المتحدة لن تؤثر في الموقف الأميريكي تجاه المغرب ؟

ج ــ أولا، سأحمل معي الملفات الخاصة بالمعاملات المغربية ــ الأمريكية، والتي كما تعلمين، هي في حالة جيدة نظرا للعلاقات القديمة التي تربطنا بالولايات المتحدة.

سأحمل معي كذلك ملف القضية العربية، ولكن شريطة أن يتوافر لدي رأي الأطراف المعنية، ولذا أقوم الآن باستشارة دول المواجهة خاصة، وبعض الأشقاء بكيفية استثنائية كالمملكة العربية السعودية، حتى لا أكون فضوليا في طرح المشكل، لأن المشكل يهم دول المواجهة قبل كل شيء، ولا أريد أن ألقن مصر أو المملكة الأردنية أو سوريا أو لبنان، لا أريد أن ألقنهم دروسا في الوطنية، وأنا على بعد ستة آلاف كيلومتر من خط المواجهة.

إنني أكوّن ملفي بكيفية مدققة وخاصة، راجيا أن أجد حدا أدنى من نقاط التشابه بين مقترحات هذا وذلك، وكل نقطة وجدت أن الإجماع وقع حولها سوف أدافع عنها قدر استطاعتي.

اما ما يخص المعاملات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة، فلا أظن شخصياً انها تؤثر في شيء، على الرغم أن تلك المعاملات كما اعتقد شخصيا هي لصالح الولايات المتحدة، وسوف تكون اقتصاديا الضربة القاضية للإقتصاد الجزائري.

س ــ لماذا ؟

ج ــ لأسباب عدة، أولا الدين الذي يتراكم عليها، أميركا تقرضها لبناء المعامل والمصانع، وتطوير حقول الغاز، وهذه القروض سيتوجب على الجزائر أن تفي بها يوما ما.

ثانيا : كما يقول العلم التقني، يمكن أن أؤكد لك أن المتر المكعب من الغاز يكلف الجزائر أثمانا باهظة لا تسمح لها بالربح الذي تسدد به الديون، وليذكر ذلك من الآن وحتى سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر.

س ــ قلتم إنكم ستطرحون نقاطا حول القضية العربية في رحلتكم ؟

ج ــ ليس لدي الآن النقاط، قلت لك إنني أهيء ملفي، والملف ليس كاملا حتى الآن، ولا يمكنني أن أتكهن بالنقاط التي سيطلب إخواني وأشقائي أن أسلط عليها الأضواء بكيفية خاصة.

وحتى لو كانت عندي، يمكنني أن أعطيك سري، ولكن لا يمكنني أن أعطيك أسرار الآخرين. سري هو ملكي، ولكن سر الآخرين ليس ملكي.

الكونغريس وإسرائيل

س ــ ما موقف المغرب من قرار الكونغريس الأميركي الأخير بالحد من تسليح الدول العربية وخاصة دول الخليج ؟

ج ــ موقف الكونغرس الأمريكي كما أظن شخصيا بالنسبة لهذا الموضوع، نجده دائما مكيفا حسب الرأي الإسرائيلي بالنسبة إلى سياسته في الشرق الأوسط. لان القاموس في الشرق العربي، يختلف بالنسبة إلى العرب وبالنسبة إلى إسرائيل. فالطرفان ــ العرب وإسرائيل ــ لا يستعملان قاموسا واحداً، فحينما يقول العرب السلم، وتقول إسرائيل السلم، تكون إسرائيل تقول في الحقيقة الامن. لان مشكلة اسرائيل هي مشكلة أمن الآن وخاصة في السنوات العشر المقبلة مسألة أمن، أولا لأنها دولة صغيرة، ثانيا لأن سكانها قليلون، لاسيما وأن الهجرة المعاكسة من إسرائيل بدأت بالأخص عند الشبان والأطر، عدد السكان في اسرائيل يتضاءل، بينما يتزايد عدد السكان في الدول العربية.

ثالثا : الميزان التجاري في إسرائيل ينخفض يوما بعد يوم، بينما الأموال تدخر وتتكدس لدى الدول العربية.

كما قلت لك : الشبان يفرون من إسرائيل إلى بلدان توفر لهم من الفرص ما لا يتوافر لهم في إسرائيل.

وفي الوقت ذاته يلعب عنصر الزمن لمصلحة التقنية في العالم العربي الذي سيتمتع خلال السنوات الخمس المقبلة بشبان موهوبين تقنياً، هم في مستوى التقنيين العالميين.

كما أرى الحالة في تباين مستمر بين إسرائيل والدول العربية كلما طال الأمد، فهذه تقل وهذه تتضخم، فإذا زاد على هذا كله اتجاه دول الخليج إلى التسلح الجدي، فلن يبقى لاسرائيل أي مفر، إذن موقف الكونغرس من قضايا التسليح والتسلح هو موقف مطابق تماما لمصلحة إسرائيل وأمنها وليس للسلام، ورأي الكونغرس في هذا المجال يكون دائما مكيفا مع رأي الكواليس الإسرائيلية، وحينما يقول العرب السلم، تقول اسرائيل الأمن في الحقيقة، وكما قلت لك : العرب واسرائيل لا يستعملون قاموساً واحدا، وفي هذه الحالة لا يمكن التوصل إلى حل أو تصور الحل الممكن.

س ــ أي أمن يمكن أن تقدمه الدول العربية لاسرائيل ؟

ج ــ مشكلة اسرائيل انها حين تقول السلم تعني الأمن أولا وتقول : لا يهمني العقد الذي سيكتب فيه السلم ويوقع عليه.

نوعية السلم تهمها أكثر من المستندات المطلوبة، والسلم بالنسبة إلى اسرائيل هو فتح التعامل البشري

بينها وبين جيرانها : فتح الحدود، التبادل الديبلوماسي، التبادل التجاري، مشاريع مشتركة اقتصادية، استثمار أموال مشتركة. هذا هو السلم الذي تعنيه اسرائيل، واعتقادي أنا شخصيا، أنه إذا توصل العالم العربي إلى التعايش مع اسرائيل على هذا النمط، شريطة أن تنسحب اسرائيل من الأراضي العربية وأن يعطي للفلسطينيين وطن، أظن أن المنطقة ستصبح من أقوى مناطق العالم. وربما الدول الكبرى التي ترى كل هذا ليست راغبة كل الرغبة في أن يقوم سلم وتعايش بين اسرائيل والدول العربية.

س ــ هل تعتقد بأن الحرب الخامسة واردة ؟

ليس هناك ما يبرر القول بأن خطر الحرب موجود الآن أكثر من أمس أو أكثر من الغد، بالعكس أظن أن كل المساعي حاليا ترمي إلى إيجاد مخرج لعقد مؤتمر جنيف.

الأردن والفلسطينيون

س ــ يدعو بعض القادة الإسرائيليين مثل اريل شارون إلى اقامة الدولة الفلسطينية مكان المملكة الأردنية الهاشمية، ما رأي جلالتكم ؟

ج ــ حسب اعتقادي الشخصي، أظن انه ليس من مصلحة المملكة الأردنية الهاشمية أن تحتضن الفلسطينيين أو أن تجعل منهم مواطنين، وإلا سيصبح الأردنيون أقلية في وطنهم وسيصبح النظام الملكي الذي اختاره الشعب الأردني غير متمتع بالإجماع، الآن يتمتع بإجماع الشعب، لكن إذا أصبح الفلسطينيون الأغلبية وهم خمسة ملايين، أي ضعف عدد الأردنيين ستصبح الأغلبية فلسطينية، وأنا لو كنت مكان أخي وشقيقي الملك حسين، لا أقبل أن يصبح بلدي تحت سيطرة أغلبية غريبة، وليس من مصلحة الملك حسين ولا من مصلحة الأردن ولا من مصلحة استقرار الأردن أو من مصلحة تخطيطاته أن تقوم عنصرية داخل الوطن، لأن الوطن يجب أن يكون مستكملا لشروط الوطن، وهي قبل كل شيء الوحدة الجامعة بين المواطنين. وحينما يحدث الإنشقاق وتشق العنصرية طريقها يصبح الوطن مهددا.

مشكلة تتحدى المنطقة

س ــ هل لجلالتكم رأي في القضية اللبنانية حاليا ؟

ج ــ اما فيما يخص لبنان، فأنا لا أملك رأياً، لأن مشاكل لبنان تتحدى المنطق.

س ــ هل يسع صدركم الأسئلة عن شؤون المغرب ؟

ج ــ المغرب دائما في صدري وفي قلبي، وقلبي ووقتي مكرسان له دائما.

س ــ لقد استقطبت تجربتكم الجديدة في اعتماد تعدد الأحزاب اهتماما بالغا كتطوير للعملية الديمقراطية، فما هي الخطوات التي تفكرون فيها لتطوير هذا الإتجاه وترسيخه ؟

ج ــ أولا، لا أرى أي تناقض بين النظام الملكي وتعدد الأحزاب، بل أعتقد أن الحزب الوحيد، كيفما كان النظام، ملكيا أو جمهوريا، هو خطر على الأمة. لأن منطق التاريخ والتطور يحتم على كل حزب أو حركة

أن ينشق يوما، فإذا كان الحزب لاصقا بالدولة، وإذا كان الحزب هو الدولة والدولة هي الحزب، فحينما ينقسم هذا الحزب أو ينشق، تنشق الدولة، هذه قاعدة علمية، وهذا شيء في الحزب الوحيد، كان النظام ملكيا أو جمهوريا.

ثانيا : لو أردت أن يكون هناك حزب واحد، فالمنطق يضطرني أن أكون رئيسه، ولا يمكنني أن أكون رئيس حزب لا يضم جميع المغاربة، لأنني أنا أب الجميع وفوق الجميع وملجأ الجميع، اما إذا تحيزت أو تحزبت فسأصبح خصما، خصما وحكما في آن واحد، وهذا شيء يتنافى مع منطوق الفلسفة القانونية والدستورية التي يرمي اليها الدستور المغربي.

اما ابعاد هذا النظام، فأنا أعتقد شخصيا أن النظام الدستوري الذي وضعته للمغرب وأقبل عليه المغاربة هو في الحقيقة نظام ودستور ينظمان لا أقول التعامل بين السلطات فحسب، بل ينظمان أيضا التعامل بين الملك والشعب بكيفية عامة، ذلك أن فرقاء هذا النظام هم شركاء في تعاقد عقلاني، وليسوا شركاء مسيرين عاطفيا أو عفويا، وهذا التعاقد الذي يربط الطرفين يلزم كليهما بمبدأ أن يأخذ القوي بيد الضعيف، فحينما يكون الشعب في حالة ضعف، والشعوب في التاريخ لها أوقات ضعف وأوقات قوة، يلزم ذلك التعاقد ملك المغرب أن يأخذ بيد شعبه ويسهر على نقاهته حتى يسترجع صحته، كما أن ذلك الترابط يلزم الشعب فيما إذا أعطاه الله ملكا متوسطا في الذكاء أو القابلية أن يأخذ بيد ملكه حتى يغير الله ما يريد أن يغير.

هذه هي الأبعاد الدستورية التي توخيتها في دستور المغرب.

س — أي مستقبل للديمقراطية ترونه في المغرب ؟

ج — في الحقيقة أن السؤال واسع جدا، لأنه يقتضي قبل كل شيء التعريف بالديمقراطية وما نعني بالديمقراطية.

ليست الديمقراطية في نظري طريقة أخذ رأي الجميع، الديمقراطية هي مناقشة الجميع لمشكل من المشاكل، وإقبال الجميع على خطة ما، ولا تقتضي الديمقراطية أن لا يعمل إلا برأي الأغلبية، لأنه يمكن للأغلبية أن تكون مخطئة.

الديمقراطية هي أن الأغلبية حينما تعترف بأن عند الأقلية رأياً صائبا، تجد في نفسها القوة لتبني ذلك الرأي، وجعله مطابقاً لنظر المجموع ولإرادة الجميع.

الديمقراطية قبل كل شيء سلوك وليست قواعد مكتوبة، إنها سلوك وإحساس، وأظن أن مستقبل الديمقراطية في المغرب، يكمن في أن يعطي المغاربة لحياتهم الآن وفي المستقبل صيغة جديدة، ولا أقول روحا، لأن الروح الديمقراطية كانت دائما سائدة في المغرب، لذا لا ترين هنا أسرة خاصة حكمت إلى جانب الملك في حقبة من الزمن، ولا تجدين طبقة خاصة استمرت في الحكم مدة قرن أو قرنين، وإذا رأيت قائمة الوزراء الذين كانوا إلى جانب الملك، من مولاي ادريس إلى يومنا هذا، وحاولت أن تطلعي على تاريخ أسرهم ومنبعهم الاجتماعي فسترين أن معظمهم من الطبقات الشعبية، وأن الوزير حين يموت أو حين يترك منصة الحكم، لا يترك وراءه أسرة تبقى مع النبلاء كما في أوروبا، كلا، وحينما يخرج من مهمته ربما لا يذكر اسمه في التاريخ بعد.

المهم أن الديمقراطية هي سلوك، والمغاربة يطبقون الديمقراطية اليوم بسلوك يساير القرن العشرين.

الاثنين 25 ذي القعدة 1397 — 7 نونبر 1977